Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (39), (March, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (10) العدد 39 مارس 2026
ردمد: 3014-6266

المجتمع المدني ودوره في بناء الدولة: دراسة نظرية تحليلية مقارنة في الفكر السياسي الحديث

ابراهيم ابوصلاح إبراهيم

قسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس- ليبيا

ibr.ibrahim@uot.edu.ly

Civil Society and its Role in State-Building: A Comparative Analytical Theoretical Study In Modern Political Thought

Ibrahim Abu Salah Ibrahim

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

تاريخ الاستلام:2026/01/12 -تاريخ المراجعة: 2026/02/07- تاريخ القبول: 2026/02/19- تاريخ للنشر :2026/03/18

المستخلص باللغة العربية:

يستكشف هذا البحث الدور الجوهري للمجتمع المدني في بناء الدولة وتفعيل مؤسساتها، من خلال تحليل مقارن للأطر النظرية لدى كل من جان جاك روسو، وجون لوك، وجون ستيوارت مل، وكارل ماركس. ويعتمد البحث منهجًا تحليليًا نقديًا مقارنًا يركز على مفاهيم العقد الاجتماعي، والإرادة العامة، والمشاركة السياسية، بهدف الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه التصورات. وتخلص الدراسة إلى أن فعالية المجتمع المدني في بناء الدولة تظل رهينة بطبيعة السياق السياسي ودرجة استقلاله عن السلطة، وأن النماذج النظرية الكلاسيكية، رغم أهميتها التأسيسية، لا تعكس بشكل كامل تعقيدات الواقع العربي. كما تكشف الدراسة عن وجود فجوة بنيوية بين المبادئ النظرية والممارسات الفعلية، في ظل استمرار الهياكل السلطوية والتقليدية التي تحدّ من فاعلية المجتمع المدني، كما يظهر في بعض التجارب العربية.

وبناءً على ذلك، يؤكد البحث ضرورة تطوير مقاربة تحليلية تكيفية تراعي الخصوصيات السياسية والاجتماعية للسياق العربي، بما يسهم في تعزيز دور المجتمع المدني كفاعل حقيقي في عملية بناء الدولة.

Abstract in English:

This study examines the fundamental role of civil society in state-building and the activation of its institutions through a comparative analysis of the theoretical frameworks of Jean-Jacques Rousseau, John Locke, John Stuart Mill, and Karl Marx. It adopts a critical comparative analytical approach, focusing on the concepts of the social contract, general will, and political participation in order to identify key convergences and divergences among these perspectives.

The study finds that the effectiveness of civil society in state-building is largely contingent upon the political context and its degree of independence from state authority. It further argues

that classical theoretical models, despite their foundational significance, do not fully capture the complexities of the Arab context. A structural gap persists between normative principles and actual practices, shaped by enduring authoritarian and traditional structures that constrain civil society's effectiveness.

Accordingly, the study highlights the need for a context-sensitive analytical framework that integrates universal theoretical insights with the socio-political specificities of the Arab world, thereby enhancing the role of civil society as an active agent in state-building processes.

Keywords: Civil Society, State-building, General Will, Social Contract, Political Participation, Political Theory, Rousseau, Locke, Marx, Stuart Mill, Arab Context, Comparative analysis.

مقدمة:

يُعدّ مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم المركزية في الفكر السياسي الحديث، نظرًا لارتباطه الوثيق بإشكاليات بناء الدولة وتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع. وقد تنوعت المقاربات النظرية التي تناولت هذا المفهوم بتنوع المرجعيات الفكرية التي انطلقت منها، خاصة في أعمال كل من جان جاك روسو، جون لوك، جون ستيوارت مل، وكارل ماركس، حيث قدم كل منهم تصورًا متميزًا لطبيعة المجتمع المدني وعلاقته بالدولة.

في هذا السياق، يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة نظرية تحليلية مقارنة تستكشف الدور الذي يسنده الفكر السياسي لهؤلاء المفكرين إلى المجتمع المدني في بناء الدولة وتفعيل بنيتها المؤسسية، وذلك من خلال تحليل مفاهيم العقد الاجتماعي، والإرادة العامة، والمشاركة السياسية، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينها ضمن أطرها الفكرية المختلفة ويشكل المجتمع المدني حجر الزاوية في عملية بناء الدولة الحديثة وتفعيل مؤسساتها، حيث يمثل الفضاء الوسيط بين السلطة والمجتمع الذي يسمح بتجسيد الإرادة العامة وضمان المشاركة السياسية الفاعلة، يقدم هذه البحث مقارنة تحليلية بين الرؤى الفلسفية المؤسسة لدور المجتمع المدني عند اولئك المفكرين، و تستكشف إمكانية تطبيق هذه النظريات في السياق العربي المعاصر، ويهدف البحث إلى تحديد الشروط النظرية والعملية اللازمة لتحويل المجتمع المدني من كيان نظري إلى فاعل حقيقي في عملية بناء الدولة، مع تحليل العوائق الهيكلية والثقافية التي تحد من فاعليته في البيئة العربية. ويعتمد هذا البحث على عدد من النصوص الكلاسيكية المؤسسة ، فهي تمثل مرجعًا تحليليًا لا غنى عنه في دراسة المجتمع المدني، نظرًا لما تتميز به من عمق نظري و قدرة تفسيرية .

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة المركزية في الفجوة بين الدور النظري للمجتمع المدني كوسيط في العقد الاجتماعي وبين محدودية تأثيره الفعلي في عملية بناء الدولة في الواقع العربي، حيث تتعارض المبادئ النظرية للمشاركة والإرادة العامة مع الهياكل السلطوية والتقليدية المهيمنة.

أهمية البحث:

يسعى هذا البحث إلى سد الفجوة القائمة بين التنظير الفلسفي الكلاسيكي لدور المجتمع المدني وبين تجلياته في الواقع العربي، حيث يسعى إلى إعادة قراءة إسهامات كل من جون لوك وجان جاك روسو وجون ستيوارت مل و كارل ماركس في ضوء الخصوصية السياسية والاجتماعية للمنطقة العربية.

كما تكمن أهمية البحث في تقديم تحليل نقدي للمنظورات الغربية حول المجتمع المدني، بما يساهم في تجاوز الطابع التعميمي لهذه النظريات، ويفتح المجال لتطوير مقاربة عربية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص البنيوية والثقافية للمجتمعات العربية.

إضافة إلى ذلك، يسهم البحث في توفير إطار تحليلي يساعد على فهم أزمات بناء الدولة في العالم العربي، من خلال إبراز موقع المجتمع المدني ضمن هذه الإشكالية، وإمكانياته وحدود فاعليته في السياقات المختلفة.

كما يسهم في تقديم مقاربة تركيبية تجمع بين التحليل الفلسفي المقارن والتطبيق على السياق العربي وأيضا في سد الفجوة بين التنظير الفلسفي والتطبيق العملي لدور المجتمع المدني

و توفير إطار تحليلي لفهم أزمات بناء الدولة في المنطقة العربية. .وللاسف هناك ندرة في الدراسات المقارنة التي تجمع بين التحليل الفلسفي والتطبيق في السياق العربي.

أهداف البحث:

1- تحليل الأطر النظرية لدور المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، من خلال دراسة إسهامات كل من جون لوك وجان جاك روسو وجون ستيوارت مل و كارل ماركس

2- تقييم مدى ملاءمة هذه التصورات النظرية للتطبيق في السياق العربي، في ضوء خصوصياته السياسية والاجتماعية.

3- تحديد العوائق الهيكلية والثقافية التي تحدّ من فاعلية المجتمع المدني في بناء الدولة العربية.

فرضية البحث:

أن فعالية المجتمع المدني في بناء الدولة ترتبط بدرجة استقلاله عن السلطة وقدرته على تجسيد الإرادة العامة، غير أن هذا الدور يتقيد في السياق العربي ببنية سلطوية – تقليدية تعيد إنتاج محدودية تأثيره.

المنهج المستخدم:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي المقارن ذي البعد النقدي، من خلال تحليل النصوص الفلسفية ومقارنتها، ثم اختبارها في ضوء الواقع العربي باستخدام مقاربة تفسيرية.

وباستخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور المفاهيم ، ويتم دمج المناهج الكيفية مع التحليل النظري لإنتاج رؤية شاملة.

حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: تركز على الفترة المعاصرة مع الإشارات التاريخية اللازمة
2. الحدود المكانية: تتخذ من السياق العربي مجالاً رئيسياً للتطبيق
3. الحدود النظرية: تقتصر على تحليل إسهامات روسو ولوك ومل وماركس مع الإشارة إلى تأثيره

4- الحدود الموضوعية: تركز على دراسة الدور السياسي للمجتمع المدني في بناء الدولة

المفاهيم والمصطلحات المحورية:

1. المجتمع المدني: الفضاء الوسيط بين الدولة والأسرة، يشمل المنظمات غير الحكومية والنقابات والجمعيات التطوعية التي تعمل على تمثيل المصالح الجماعية وتنظيم المشاركة الاجتماعية.
2. الإرادة العامة (عند روسو): الإرادة الجماعية المستمدة من المصلحة العامة المشتركة، وليست مجرد مجموع الإرادات الفردية.
3. العقد الاجتماعي: الاتفاق الافتراضي الذي ينظم علاقة الأفراد بالدولة ويشرع سلطتها.
4. المشاركة السياسية: انخراط المواطنين في صنع القرار السياسي عبر آليات مباشرة أو غير مباشرة. .

البناء الفوقي (عند ماركس): المؤسسات السياسية والثقافية والقانونية التي تنبع من علاقات الإنتاج الاقتصادية. .

تقسيم البحث:

سنقوم بتقسيم موضوع البحث تبعا للخطة التالية:

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند روسو.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند جون لوك.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند ستيورات مل.

المطلب الرابع : دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند ماركس.

المطلب الأول: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند روسو:

يرى روسو أن الإنسان مضطر للاشتراك مع غيره من البشر لتكوين مجتمع مدني ، وذلك لأن حياة الإنسان الفرد في الحالة الطبيعية وهي الحالة السابقة على تكوين المجتمع المدني ، تستند على الحرية الطبيعية وعلى القوة فهما أدوات المحافظة عليه وهو يتصف في تلك الحياة بأنه حيوان أحمق تحركه الغريزة ، ينصاع لنوازعه، لا يرى إلا نفسه ، جشع ، لا يمتلك عواطف نبيلة ولا أخلاق وتكون حريته وحقوقه لا محدودة فيما يغريه وما يستطيع بلوغه ، أي تكون حيازته لا محدودة بل تحدها القوة فهي أداة السيطرة ، وبالتالي فهو مضر بالغير ، ومجبر على المعارك والمجازفة بحياته لكي يحافظ عليها ، وهو هنا يقاتل من اجل نفسه ، وبالتالي فهو معرض لكل المخاطر ، أي إن حياته دائما قلقه وغير مستقرة

ولان البشر ليسوا بالطبيعة متساوون في القوة أو في العبقرية ، فإن السيطرة سيفرضها القوى على الأضعف منه ، لأن القوي معرض لأن يتم السيطرة عليه من قبل غيره أيضا ، فهو إذن الرابح الخاسر ، وبالتالي فإن القوة التي يملكها كل فرد لا يمكنها أن تحافظ عليه كما لا يمكنه استعمالها من أجل استمراره في تلك الحياة الطبيعية . و إذا ما استمر البشر علي تلك الحياة الطبيعية فإن " الجنس البشرى سيهلك لو لم يغير طريقة وجوده"[1].

وبالتالي فإن البشر مضطرين لتغيير نمط حياتهم ، وذلك من اجل مصلحتهم المشتركة ، ولن يتم ذلك إلا بالمشاركة ، أي أن يشترك الجميع وبإرادتهم الحرة في التنازل الكامل وبلا تحفظ من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه للجماعة كلها "[2] وبذلك يتكون المجتمع المدني ، إذن فالإرادة العامة هي الوسيلة المنشئ للمجتمع المدني .

من الواضح بأن السبب في تكون المجتمع المدني هو الحاجة ، الحاجة إلى التخلص من قوة كل فرد بمفرده ، أيضا الحاجة للتخلص من الحرية الطبيعية والتي أباحت للقوة بأن تكون أداة سيطرة الفرد وهي السبب في استمرار حياته وانتهائها ، وبالتالي هي الحاجة لبقاء الجنس البشري ، فكيف يمكن التخلص من القوة الفردية والحرية الطبيعية ؟

يرى روسو إن السبب في استخدام القوة هو الإبقاء علي الحرية الطبيعية ، ولهذا يجب أن يتخلى عنها للحرية التعاقدية ، ويتم ذلك من خلال " إيجاد شكل من الاتحاد يدافع ويحمي كل القوة المشتركة ، شخص كل مشارك وأمواله ، ومع إن كل فرد يتحد مع الجمهور إلا أنه لا يطيع إلا نفسه ويبقى حرا كما كان من قبل " [3].

هذه المشاركة في التعاقد هي أساس الإرادة العامة يقول "روسو" إن شروط هذا العقد محدد بطبيعة الفعل إلى درجة إن أدنى تعديل يجعلها باطلة ولا أثر لها بحيث أنها، وان كانت ربما لم تذكر صراحة أبدا، تكون هي نفسها في كل مكان ، وهي في كل مكان مقرة ضمنا ومعترف بها ، إلى أن يعود كل فرد ، بعد أن تنتهك حرمة الميثاق الاجتماعي ، إلى حقوقه الأولى عندئذ ويسترد حريته الطبيعية بفقده الحرية التعاقدية التي تخلى لا جلها عن حريته الأولى .

المشاركة هنا أساسها " التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه للجماعة كلها " [4] ، بهذا التنازل يكتمل الاتحاد أي يكون المجتمع المدني قد تأسس .

---

[1] (روسو ، 1973 ، ص 48)

[2] (المرجع السابق ، ص 49)

[3] (المرجع السابق : ص 48)

[4] (المرجع السابق : ص 49)

وبموجب تلك المشاركة في التعاقد تكون الهيئة المعنوية الجماعية قد تألفت وهي" تستمد من هذا الفعل نفسه وحدتها وذاتها المشتركة وحياتها وإرادتها "[1].

بعد أن تأسس المجتمع المدني بالإرادة العامة – إرادة الجميع مشتركين – لا تضل الإرادة العامة كما هي وإنما تصبح إرادة الأغلبية هي الإرادة العامة ، ويوضح روسو ذلك في قوله "وليس هناك سوى قانون واحد يتطلب بطبيعته موافقة اجماعية . ذلك هو العقد الاجتماعي"[2]، والذي بموجبه تأسست الدولة أي المجتمع المدني أما "وعندما تكون الدولة قد أسست فان الإقامة فيها علامة الرضا ؛ إذ تصبح سكنى الإقليم خضوعا للسيادة[3] والسيادة في الدولة أو المجتمع المدني عند روسو هي صوت الأغلبية ويوضح ذلك في قوله إن "صوت العدد الأكبر ملزما للآخرين جميعهم ، ومن هنا فان السلطة السيادة ، والإرادة العامة ، هي سلطة أو إرادة الأغلبية

يسمي روسو من يشتركون في ذلك العقد شعب ، والمساهمين في السلطة السيادية مواطنين والخاضعين لقوانين الدولة رعايا . يقول روسو إن المشاركين في الهيئة السياسية يتخذون بصورة جماعية أسم الشعب ويدعون فرادى بالمواطنين كمساهمين في السلطة السيادية وبالرعايا بصفتهم خاضعين لقوانين الدولة " [4].

فالشعب هو مصدر السيادة والتي هي تجسيد للإرادة العامة ، وبتعبير أدق هي السلطة التشريعية ، هذه السلطة التشريعية – الإرادة – غير مفصولة في عملها عن السلطة التنفيذية – القوة – ولا يمكن لإحداهما العمل بدون الأخرى وفي ذلك يقول روسو :

" لكل عمل حر سببان يساعدان في إحداثه ، أحدهما معنوي وهو الإرادة التي تحدد الفعل، والآخر مادي وهو القوة التي تنفذه ، فعندما أسير إلى هدف يجب أولا أن أريد الذهاب إليه ، وأن تأخذني قدماي إليه ، ثانيا ولإن أراد مشلول الركض وكان رجلا رشيقا لا يريد ذلك ، فكلاهما يبقى في الحالتين مكانه . وللهيئة السياسية البواعث نفسها ، وكذلك يمكننا التمييز بين القوة والإرادة ، حيث تكون هذه باسم السلطة التشريعية والأخرى باسم السلطة التنفيذية فما من شئ يجرى فيها أو لا يجب أن يجرى فيها دون مساعدة هاتين السلطتين " [5].

إن العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية (الحكومة) هي علاقة مشاركة وخضوع متبادل ، فالحكومة التي ما هي إلا هيئة تم تكليفها بالإدارة وتنفيذ القوانين : تخضع للموطنين بصفتهم هيئة عامة . ويخضع في المقابل المواطنون للحكومة باعتبارهم أفراد.

يقول روسو " رأينا أن السلطة التشريعية تخص الشعب ولا يمكن أن تخص إلا الشعب . ومن السهل أن نرى العكس ، ومن المبادئ المقررة فيما تقدم ، أن السلطة التنفيذية لا يمكن أن تخص مجموع الناس بوصف هذا المجموع مشرعا أو صاحب سيادة لأن هذه السلطة لا تتكون إلا من أفعل خاصة ، لا تكون قط من اختصاص القانون ولا هي بالتالي من شأن صاحب السيادة الذي لا يمكن لأفعاله إلا أن تكون قوانين . يجب إذا أن يتوفر للقوة العامة عامل خاص يوحدها ويحركها وفقا لاتجاهات الإرادة العامة ، يخدم اتصال الدولة بصاحب السيادة يعمل تقريبا في الشخصية العامة ما يفعله في الإنسان اتحاد

---

[1] (المرجع السابق ، ص 50)

[2] (المرجع السابق ، ص 173)

[3] (المرجع السابق ، ص 173)

[4] (المرجع السابق ، ص 51)

[5] (المرجع السابق ، ص 105)

الروح بالجسد . هذا هو في الدولة، سبب وجود الحكومة، الذي يخلط بلا مبرر بينه وبين صاحب السيادة فى حين أنه ليس إلا خادمها " [1].

أن أفعال السلطة التنفيذية هي أفعال خاصة لأنها ليست قوانين ، فالقوانين وحدها هي من أفعال السلطة التشريعية – الإرادة العامة – ، وأفعال السلطة التنفيذية هي تنفيذ لتلك القوانين ، فأي فعل تقوم به السلطة التنفيذية يجب أن يكون بناء على قانون صنعته السلطة التشريعية، و إلا اعتبر ذلك الفعل من أفعال الإرادة الخاصة

كما إن القواعد العامة التي تسنها الإرادة العامة يجب أن تكون مراعية للتقاليد أي للعرف والدين وذلك لكي يكون تكوين الدولة متينا يقول روسو " إن ما يجعل تكوين دولة ما متينا حقيقة ودائما ، هو مراعاة التقاليد مراعاة دقيقة بحيث تتلاقى العلاقات الطبيعية والقوانين بانسجام تام دائما فى نفس النقاط ، ولا يكون من شأن هذه القوانين ، تقريبا إلا أنها تؤمن و تواكب و تقوم تلك العلاقات " [2].

إن تلك العلاقة التي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية تقوى بمشاركة المواطنين السلطة التشريعية أو هيئة السيادة ، لأن هذه المشاركة سيتولد عنها الطاعة ، " إن جوهر الهيئة السياسية هو في توافق الطاعة مع الحرية "[3]، وتضعف هذه العلاقة حين لا تصبح أحدهما تعتمد على الأخرى " فمبدأ الحياة السياسية هو في السلطة السيادية والسلطة التشريعية هي قلب الدولة، بينما السلطة التنفيذية عقلها[4].

فإذا ما تدنت المشاركة فإن ذلك يعنى ضعف السلطة التشريعية وهذا يعني انتهاءها كصاحب السيادة ، فصاحب السيادة " لا يملك من قوة أخرى إلا السلطة التشريعية ، لا يعمل إلا بقوانين ، ونظرا لأن القوانين ليست سوى أفعال حقيقية للإرادة العامة ، فلا يكون في وسعه أن يعمل إلا عندما يكون الشعب مجتمعا " [5].

فالقوانين التي يتم صنعها في ظل تدني المشاركة هي قوانين لم تقر من قبل مجموع الشعب، وهذا يجعل الحكومة أو السلطة التنفيذية ليست بالضرورة على صلة بالقوانين، وذلك لأن القانون غير معبر عن الإرادة العامة، وهذا يعنى تدنى الإشراف ومراقبة أعمال الحكومة من قبل السلطة التشريعية ، وبتدني المشاركة فإن ذلك يعنى أن تصبح السلطة التنفيذية أكثر استقلالا عن السلطة التشريعية ، ويحدث ما أسماه روسو بتراخي السيادة.

يرى روسو أن هذا التدني هو نتيجة إعطاء الأولوية للمصالح الخاصة على المصالح العامة ، مما أدى بالأفراد إلى استخدام نواب الشعب أو ممثليه ، حيث يقول " لقد عمل فتور حب الوطن ، والفعالية في المصلحة الخاصة، وضخامة الدولة ، والفتوحات وسواء استعمال الحكم على تخيل طريق النواب أو ممثلي الشعب ، للوصول إلى مجالس الأمة "[6].

أما تراخى السيادة ، فهو يحصل نتيجة تدنى المشاركة إن أي مواطن في مجتمع تكلفه السلطة أو تطلب السلطة التنفيذية – منه القيام بعمل أو الخضوع لقانون تم إقراره في اجتماع أو مؤتمر كان هذا المواطن أحد أعضائه المشاركين فيه ، أي شارك في إصدار ذلك القرار ، فإن المواطن قد لا يلتزم في البداية ، ولكن بمجرد إدراكه بأنه أحد المشاركين في إصدار القرار فإن

---

[1] (المرجع السابق ، ص 105-106)

[2] (المرجع السابق ، ص 99)

[3] (المرجع السابق ، ص 150)

[4] (المرجع السابق ، ص 145)

[5] (المرجع السابق ، ص 147)

[6] (المرجع السابق ، ص 155)

شعوره بالالتزام يتزايد بنسبة مشاركته في الاجتماع، ويتضاءل إذا كانت مشاركته اسمية ، ولهذا فإن روسو يرى أن لسلطة القوانين تقلا على الفرد و يكون أثقل في حالة محاولة مخالفتها " إن كلا من كلمتي رعية وصاحب السيادة تنطوي على علاقة متبادلة ومتماثلة مع الأخرى، تلتقي فكرتهما في كلمة واحدة هي المواطن " [1].

أي أن الفرد الرعية عندما يرغب في عمل ما ، ليس هناك ما يمنعه إلا القانون فإذا كان عمله مخالفا له فإنه يراه ثقيلا ، بينما لا يراه كذلك إذا ما أراد أن يقوم بعمل متمشيا معه ، إن الفرد – المواطن – يرى نفسه الحاكم كلما كان مشاركا في إصدار تلك القوانين أي كلما زادت مشاركته ، بينما لا يكون كذلك عندما لا تكون مشاركته كذلك وهنا يشعر الفرد في حالة عدم مشاركته بضغط عليه بدل أن يكون متحفزا وذلك عند المشاركة ، فكلما تدنت مشاركة المواطن في سن القوانين رأى أن هذه القوانين مضادة لحريته أو معرقلة لها، وبالتالي فإن تجاوبه مع هذه القوانين سيكون ضئيلا ، ونتيجة لذلك تزداد حاجة الحكومة لوسائل القمع إذا أرادت الحصول على طاعة الرعية ، وهذا يعنى تراخى السيادة الناتج عن تدنى المشاركة ، وبالتالي كما أسلفت سيؤدى بالأفراد إلى استخدام النواب وهذا ما لا يقبله روسو حيث يقول " إن السيادة لا يمكن أن تمثل لنفس السبب الذي يجعلها غير قابلة للتنازل ، فهي بصفة أساسية قوام الإرادة العامة والإرادة العامة لا تمثل مطلقا : فهي أما تكون هي نفسها ، أو تكون شيئا آخر ، ليس هناك من وسط . إن نواب الشعب ليسوا إذا ممثليه ولا يمكن أن يكونوا كذلك فما هم إلا مفوضون عنه ليس في وسعهم أن يبث نهائيا في شئ كل قانون لم يوافق عليه الشعب يكون باطلا، أي لا يكون قانونا مطلقا "[2].

وكما أن السيادة لا تمثل ، وغير قابلة للتنازل ، فهي أيضا لا تفوض ولا تقبل الإنابة ، أو الانتقال للغير، ولا تتجزأ ولا تنقسم ، وهى أيضا لا تخطئ لأنها تبحث في الصالح العام ، وبالتالي فإن من يخضع للحكم يجب أن يكون هو نفسه المشرع .

إن المشاركة هي أساس المجتمع المدني وهى آليته ، ولكي تكون ذات فاعلية فهناك شروطا أو أسس للدولة أو للمجتمع .

" أولا : أنها تتطلب دولة صغيرة جدا يكون الشعب فيها سلس القياد للجمع ، ويمكن فيها للمواطن أن يعرف بسهولة جميع المواطنين الآخرين .

ثانيا : بساطة كبيرة في الطباع تحول دون تشعب الأمور والخوض في المسائل الشائكة ، وبعدئذ يتطلب الحال كثيرا من التساوي في المراتب والثروات التي لا يمكن للمساواة بدون ذلك أن تدوم طويلا في الحقوق وفي السلطة .

وأخيرا قليلا من الترف أو لا شي منه البتة ، إذا ، إما أن يكون الترف نتيجة للثراء أو أنه يجعل الثراء ضروريا ، فهو يفسد الغنى والفقير في آن واحـــد، أحدهما بالامتلاك والآخر بالإغراء وهو يسلم الوطن للميوعه والغرور ، وينتزع من الدولة جميع مواطنيها ليجعل بعضهم عبيدا للبعض الآخر ويجعلهم جميعا عبيدا للأهواء "[3].

أيضا يجب أن لا تملك الأرض بل ينتفع الجميع بها وفي حدود ما يكون ضروريا له "[4] لكل إنسان بصورة طبيعية حق بكل ما يكون ضروريا له " أي أن الانتفاع في حدود الحاجة للبقاء ، وهذا الانتفاع يجب أن يكون فعلي أي أن يزرعها المنتفع وبنفسه ، يقول روسو " لجواز حق الأسبقية في الاستيلاء على قطعة أرض ، يجب أن تتوفر الشروط التالية : أولا أن تكون هذه الأرض مما لم يشغلها إنسان بعد ، وأن لا يشغل منها المستولى ، بالدرجة الثانية ، إلا الجزء الذي يكون بحاجة إليه

---

[1] (المرجع السابق ، ص 150)

[2] (المرجع السابق ، ص 155)

[3] (المرجع السابق ، ص 119)

[4] (المرجع السابق ، ص 57)

لبقائه ، ثالثا وان لا تدخل في حيازته ، بالشكليات الجوفاء ، وإنما بالعمل فيها وبالزارعة ، الدلالة الوحيدة على الملكية التي يجب على الغير احترامها بدلا من السندات القانونية "[1]، أم عن علاقة الانتفاع بالمشاركة السياسية فإن روسو يرى أن الرابطة الاجتماعية لكي تكون راسخة وتكون هناك قوة واقعية في ممارسة السيادة يجب أن " يشترك الناس جميعا في الانتفاع بالأرض ، أو يتقاسمونها فيما بينهم ، إما بالتساوي أو وفقا لنسب يحددها صاحب السيادة وأيا كانت الطريقة التي يتم بها الاكتساب ، فإن الحق الذي يكون لكل فرد على العين الخاصة به ، يكون دائما تابعا للحق الذي للمجتمع على جميع الأرض"[2].

يتضح من خلال فكر روسو إن المشاركة هي مصدر الإرادة العامة وبدونها تفسد الدولة ولذلك فهو يرى أن " إساءة استعمال الحكومة للقوانين أقل ضررا من فساد المشرع . لأن الدولة تكون عندئذ قد فسدت في جوهرها فإن كل إصلاح يصبح مستحيلا"[3].

يتضح من خلال ما تقدم أن الإرادة العامة والتي نتاج المشاركة السياسية هي عماد الدولة والتي هي من نتاج مهارة الإنسان والذي تتوقف عليه إطالة حياة الدولة ، لا الإنسان كفرد وإنما كصاحب سيادة ، أي كمشارك ، فمن خلال المشاركة تقوى السلطة التشريعية والتي بقوتها تدوم الدولة .

ويمكن القول بأن مشاركة المواطنين المباشرة في سن القوانين وصنع السياسة العامة هو مفهوم المشاركة السياسية عند روسو.

يعتمد روسو في هذه الدولة على المشاركة بشكل أساسي ، فهو لا يضع الثقة إلا فيها فبدون إشراف ومراقبة السلطة التشريعية تنحرف السلطة التنفيذية ، وتأفل الدولة وبالتالي فهو أيضا يرى أن تدني المشاركة ستؤدي إلى قوة السلطة التنفيذية والتي لا يضع معايير معينة لاختيارها ، ولكنه يرى أن ضمان عدم فسادها هو المشاركة السياسية والكاملة ، وإذا يضع سمات للمجتمع الذي يمكن أن تتحقق فيه الإرادة العامة ، فإن هذا المجتمع لكي يتكون يتطلب مشاركة سياسية كاملة لكي يرسي تلك الأسس . غير إن واقع الحياة السياسية لم توجد فيه هذه المشاركة السياسية ، وبالتالي ضلت الأقلية مسيطرة من جانب علي القرار السياسي وسماحه من جانب أخر بالمشاركة كل ما دعت الضرورة وبالآليات مختلفة وذلك عند الشعور بعدم الاستقرار ، و إذا كان روسو يري إن الإرادة العامة هي صمام الأمان سواء لبقاء الدولة قوية أو لاستقرارها أو للوصول إلى قيم إنسانية ، فإن أكثر ما يخشاه هو ضعف أداء المؤسسات السياسية وخصوصا التشريعية وذلك بتدني المشاركة السياسية أما المؤسسة التنفيذية فهو لا يبحث في كفاءة قياداتها وذلك لأنها صنيعة الإرادة العامة والتي يري إنها لا تخطي ويقول في ذلك " إذا لكي تصير الحكومة الاستبدادية شرعية ، من أن يكون الشعب في كل جيل سيدا في القبول بذلك أو في رفضه : إلا أن الحكومة لا تبقي عندئذ استبدادية " ومن ذلك فإن روسو يبحث في كون السلطة التنفيذية أراده خاصة يرتبط ضعفها بقوة الإرادة العامة – المؤسسة التشريعية – أي إن ضمانة عدم ضعف المؤسسات هو المشاركة السياسية الكاملة

هذه الأيديولوجيا لم يكن لها وجود إلا على مستوى الحكومات المحلية للدولة أي – الإقليم ، المقاطعات ، المقاطعات ، البلديات – ، أما على المستوى القومي أي الدولة القومية ، فإن أفكار جون لوك بقت هي الأفكار الأكثر عملية ، مما جعل أغلب نظم الحكم وخصوصا أوروبا الغربية تستمد أسسها من تلك الأفكار ، وأن كانت تطبيقاتها لا تحاكي الأيديولوجية

---

[1] (المرجع السابق ، ص 58)

[2] (المرجع السابق ، ص 59)

[3] (المرجع السابق ، ص 118)

المطروحة ، ويمكن القول بأن أفكار جون لوك والتي تعتبر الأساس الفكري للمشاركة السياسية غير المباشرة بقت هي المنبع الفكري للمفكرين الليبراليين ، وإن المشاركة السياسية غير المباشرة أصبحت هي البديل العملي والذي لم يعترض عليه إلا بعض المفكرين والذين صاغوا بعض الأفكار المجردة وفي نفس الوقت لم يطرحوا الآلية البديلة ومن بينهم المفكر جان جاك روسو والذي ظلت أفكاره حول المشاركة السياسية مجرد أيديولوجيا لقد أنتمي إلى هذه الأفكار الكثير من المفكرين الليبراليين وهم في مجملهم لم يناقشوا إمكانية تحقيق المشاركة السياسية المباشرة أم لا ، فقد أصبح وفي نظرهم عدم صلاحية تلك الفكرة – المشاركة السياسية المباشرة – وفي ظل الدولة القومية أمرا مفروغا منه ، وبالتالي فإن فكرة المشاركة السياسية من خلال نواب أو ممثلين عن الشعب أصبحت أساس العملية الديمقراطية . ولكن محور ارتكاز تلك العملية – المشاركة السياسية – يظل هو الخروج بنتائج مرضية للجميع أو للأغلبية . والتي لا تتحقق إلا بوجود مؤسسات قادرة على الأداء.

ومن الأمثلة في الواقع العربي، (التجربة التونسية)، حيث تشكلت في تونس بعد 2011 هيئات المجتمع المدني كوسيط بين الشعب والدولة، حيث شارك الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في صياغة الدستور، مجسدين جزئياً فكرة الإرادة العامة، ولكن التحدي ظل في تحويل المشاركة المؤسسية إلى مشاركة شعبية مستدامة[1].

"ويرى الباحث إلى أن الكثير من المفكرين الليبراليين قد انتموا إلى هذه الأفكار وهم في مجملهم لم يناقشوا إمكانية تحقيق المشاركة السياسية المباشرة أم لا، فقد أصبح وفي نظرهم عدم صلاحية تلك الفكرة – المشاركة السياسية المباشرة – وفي ظل الدولة القومية أمراً مفروغاً منه، وبالتالي فإن فكرة المشاركة السياسية من خلال نواب أو ممثلين عن الشعب أصبحت أساس العملية الديمقراطية. ولكن محور ارتكاز تلك العملية – المشاركة السياسية – يظل هو الخروج بنتائج مرضية للجميع أو للأغلبية. والتي لا تتحقق إلا بوجود مؤسسات قادرة على الأداء."

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند جون لوك:

إن ما يطرحه لوك من أفكار لا يتسع المجال لحصرها أو التوسع فيها ولكن لأنها وكما أشرت الأساس الأيديولوجى للمشاركة السياسية غير المباشرة والتي أصبحت البديل عن المشاركة السياسية المباشرة موضوع هذه الدراسة فإنني سأوجز أهم الأفكار باعتبارها المولود الثانية للمشاركة السياسية

ينطلق جون لوك في تبريره لوجود الحكومة من تصوره عن أن البشر في حالة الطبيعة متساوون فطريا، وهم بالتالي يمتلكون نفس الحقوق الطبيعية ويخضعون أيضا لنفس القانون وهو القانون الطبيعي . وهم محكومون في تلك الحياة بذلك القانون ، ولأنهم عقلانيون ، فان حياتهم تتصف بسلام وطمأنينة والأمان ، وتسود حسن النية ، ويعيش فيها الناس بكل حرية ومساواة تلك الحقوق الطبيعية هي حق الحياة والحرية والملكية ، هذا الحقوق لا يتم التنازل عنها أو التفريط فيها ، ولكن للحفاظ عليها يجب حدوث تنظيم ، فنظر لعدم توافر الاطمئنان والضمان في التمتع بالملكية والحقوق التي يجب أن يعيش في ظلها الفرد في حالة الطبيعية وذلك لأن كل فرد فى تلك الحياة الطبيعية " يمتلك من القوة والوسائل ما يرد به على عدوان الآخرين عليه ، الأمر الذي أصبح معه كل إنسان هو القاضي الوحيد لأفعاله ، وهو أيضا المنفذ الوحيد لهذه الأفعال "[2]. أي أنه هو المفسر لقانونها والمطبق لأحكامه ، وبالتالي فإن تلك الحياة افتقدت للجانب التنظيمي أي المؤسسات وكان ينقصها بعض الجوانب التي احتاجت للعلاج ، فان الأفراد مضطرين لأن " يتحدوا في مجتمع يحقق لهم حياة آمنة مطمئنة ، يسعدون فيه بما يملكون ويأمنون فيها مما يقوض ذلك[3]، وهم بذلك يكونون المجتمع السياسي.

---

[1] (العروسي، " 2020)

[2] (علي ، 1996، ص 258)

[3] (المرجع السابق : ص 259)

هذا المجتمع السياسي أساس تكوينه المشاركة فبما أن الفرد بالطبيعة حر ومستقل ومتساو مع غيره فإن أحد لا يستطيع مطلقا أن يخضع للقوة السياسية لآخر بدون موافقته وعليه فان التنازل عن الحرية الطبيعية يجب أن يأتي من خلال المشاركة في ميثاق اجتماعي يتفق فيه أعضائه أي المشاركين فيه علي تكوين جماعة اجتماعية تعمل من اجلى الدفاع الأكثر فاعلية عن الحياة والملكية . وهنا الأفراد يتنازلون فقط عن جزء من حقوقهم الطبيعية ، أي أن يتنازل كل فرد بالقدر الذي يكفل الصالح العام للكل فقط ، وبالتالي يظل الفرد محتفظ بباقي حقوقه . وهم بذلك يتنازلون فقط عن تنفيذ قانون الطبيعة ، وحق عقاب من يخرج على هذا القانون ، إلى المجتمع بأسره وبالتالي يصبح المجتمع هو المنفذ الأول والموجه الأوحد للقانون ، أي أن المجتمع هو صاحب الكلمة الأولي والأخيرة.

ومن هنا فإن لوك يؤكد علي إن الإنسان مدفوع باللذة والألم وهو ما يؤدى به إلى الابتعاد عما يؤلمه مع الاقتراب من كل ما يزيد من فرص سعادته ولذته

وبالتالي فإن الدخول في المجتمع السياسي لن ينتزع حق الملكية بل سيعززها . فحق الملكية عند لوك يسبق أي اتفاق وذلك لأن الإنسان وعن طريق عمله يمد شخصيته إلى الأشياء التي ينتجها ، فهو يسخر جهده لذلك الإنتاج يجعله جزءا من نفسه ، ولذلك فإن المجتمع لا يخلق الحق ولا يستطيع تنظيمه إلا في حدود معينة ، فالحكم والمجتمع موجودان لحماية حق الملكية السابق عليهما

ويعود لوك بحق الملكية لحق الحيازة الأولى بالعمل ، فالإنسان كما يقول لوك يمزج عمله بما يعمله فيه ، ويضيف إليه بعض ما عنده ، ومن ثم يصبح ما يعمل فيه ملكا له " أن الأفراد وبناء على موافقتهم الضمنية يمتلك كل منهم الجزء الذي يقوم بالعمل فيه ".

أن إنشاء المجتمع المدني يتطلب موافقة الأغلبية " لأنه عندما يكون عدد من الناس مجتمعا ، وبموافقة كل فرد منهم ، فإنهم بذلك جعلوا هذا المجتمع جشدا سياسيا لديه سلطة التصرف باعتباره جسدا واحدا ولا يمكن ذلك إلا بإرادة الأغلبية وقرارها "[1].

إن غاية المجتمع المدني هي حماية وحفظ ما يمتلكه الأفراد من حياة وحرية وملكية من الأخطار ، وبالتالي فعلى هذا المجتمع أن ينشئ الوسائل القادرة على تحقيق ذلك ، أي التي تحفظ ذلك ولا تنقص منه شي . وهنا الأفراد لا يتنازلون لحكومة عن جزء من حقوقهم وإنما يتنازلون للشعب بالكامل

والقاعدة عند لوك ليست الإجماع وإنما الأغلبية ويقول في ذلك " لما كانت الأغلبية تملك ، كما بينا ، كل سلطة المجتمع بالطبيعة ، عندما بدأ الناس يتحدون في مجتمعات ، فإن لها أن تستخدم هذه السلطة في سن القوانين للمجتمع بين الفينة والفينة ، وفي تنفيذ هذه القوانين بواسطة موظفين تعينهم ، وفي هذه الحالة تكون صورة الحكم هي الديمقراطية الكاملة " [2].

وبذلك أعتبر لوك السلطة التشريعية أهم وظيفة من وظائف الحكومة ، وهي بيد ممثلي الشعب الذين يحصلون على هذا الحق بالانتخاب أو الوراثة . أما السلطة الثانية فهي السلطة التنفيذية التي تخضع الأفراد لطاعة القوانين ، التي يضعها الشعب عن طريق السلطة التشريعية . وبالتالي فإن مهمة السلطة التشريعية أن تسن القوانين فقط ، على أن تتقيد تلك القوانين باحترامها للحقوق الطبيعية للأفراد وبمواد العقد الاجتماعي، كما أن هذه السلطة متغيرة أي ليست دائمة ومستمرة.

---

[1] (روسو، مرجع سابق، ص 308-309)

[2] (المرجع السابق ، ص 331)

تقوم السلطة التشريعية باختيار السلطة التنفيذية وفي ذلك يقول لوك " ولأن القوانين توضع في فترة قصيرة، ومع ذلك يكون لها قوة دائمة ونافذة في الزمان ، فإن الأمر يقتضي أيجاد سلطة تنفيذية تتابع باستمرار تنفيذ القوانين والمحافظة على هيبتها ، ومن ثم فإن السلطة التشريعية يجب أن تنفصل عن القوة التنفيذية[1].

ومن الأمثلة في الواقع العربي، (تجربة النقابات المهنية في مصر)، حيث تمثل النقابات المهنية المصرية نموذجاً لمؤسسات المجتمع المدني التي تواجه تحديات في الحفاظ على استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، مما يحد من قدرتها على لعب الدور الوسيط الذي تصوره لوك بين الأفراد والدولة[2].

"ويرى الباحث أن إن النموذج الذي قدمه جون لوك للمجتمع المدني، رغم كونه أكثر واقعية وقابلية للتطبيق من نموذج روسو المثالي، إلا أنه يحمل في طياته إشكالية جوهرية تتجلى في التركيز المطلق على حماية الملكية الفردية كأحد الحقوق الطبيعية الرئيسية، وهذا التركيز يخلق تناقضاً أساسياً في المجتمعات العربية حيث تتركز الثروة والموارد في أيدي النخب الحاكمة والمقربة من السلطة، مما يحول المجتمع المدني من وسيط لحماية الحقوق إلى أداة لتكريس التفاوت الطبقي. ففي الواقع العربي، نجد أن "حماية الملكية" غالباً ما تتحول إلى حماية امتيازات النخب المسيطرة، بينما تفتقر الأغلبية إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية التي تمكّنها من المشاركة الفعلية في الحياة العامة.

أضف إلى ذلك أن فصل السلطات الذي نادى به لوك، رغم أهميته النظري، يتعثر في التطبيق العربي حيث تهيمن السلطة التنفيذية على كامل المشهد السياسي، وتستطيع بسهولة تحييد السلطتين التشريعية والقضائية. كما أن اعتماد لوك على فكرة الأغلبية كأساس للشرعية يغفل إشكالية تزييف الإرادة الشعبية في الأنظمة السلطوية عبر الانتخابات الشكلية والإعلام الموجه، وهذا ما يفسر، من وجهة نظري، محدودية تأثير النموذج الليبرالي في إصلاح الأنظمة العربية، حيث يتم تبني شكلياته دون جوهره الديمقراطي الحقيقي.

المطلب الثالث: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند جون ستيوارت مل:

لقد برر روسو استبداد الأغلبية بأن الجميع – الأغلبية والأقلية – قبل أن يصبحوا كذلك أي أغلبية وأقلية هم مشتركين وبإرادة كل فرد منهم الحرة في عقد اجتماعي وبموجبه منحوا الإرادة العامة والمنشئ لذلك العقد بأن تكون هي السلطة السيادية وبالتالي فإن إرادة الأغلبية أي بعد تحقق المجتمع المدني هي الإرادة العامة

هذا التبرير لا يبدو منطقيا ، فالتجربة أثبتت استبداد الأغلبية ، الذي هو أقوى بكثير من جميع أنواع الاضطهادات السياسية ، فهو استبداد باسم الشعب على الرغم من أن جزء من الشعب هو المضطهد – الأقلية– هذا التضارب بين السلطة المطلقة للشعب وبين حرية الأفراد لم يتوقعه روسو وهذا هو ما حاول جون ستيوارت مل معالجته . وهو ينطلق هنا من اعتقاد مسبق بسلامة الآليات[3].

ومن هنا فإن مل جعل للحكومة وظيفة أخلاقية ، ولكن لكي تقوم الحكومة بذلك يجب أن يتم توظيف الكفاءات الممتازة في الحكومة ولكي يتحقق هذا فإن اختيار الطبقة الحاكمة لا يجب أن يترك للجماهير الجاهلة ، لأنها غير قادرة على استخدام قوتها السياسية بحكمة ، وخوفا من سيطرتهم على التشريع ، مما سيسمح لهم بتحقيق مصالحهم الخاصة ، فقد أقترح مل نظام التصويت التعددي والذي يتم فيه تصنيف الأفراد على أساس طبيعة استثناء الفقراء وغير المتعلمين من التصويت ،

---

[1] (علي ، مرجع سابق ، ص 264)

[2] بسيوني، 2019)

[3] (غالي ، 1988 ،ص 133)

يقول مل " أنا أعتبر أنه من غير اللائق بتاتا أن يسمح لأي فرد بالاشتراك في الانتخابات ما لم يكن قادرا على القراءة والكتابة مع الإلمام بمبادئ الرياضيات " [1].

لقد هدف مل إلى إيجاد نظام للحكم يجمع بين إسناد مهمة الإدارة – السلطة التنفيذية – إلى أصحاب المعرفة والمهارة ، وبين اشتراك الرجل العادي في مهمة الإشراف على الحكومة، حتى لا تطغى طبقة الخبراء على حقوق الشعب ، ويتم الإشراف والمراقبة على أعمال الحكومة من خلال البرلمان ، الذي يعتبر هو الضمان الكافي لتأمين الشعب ضد تعسف الحكومة ، كما يقوم البرلمان أيضا بإقرار التشريعات التي يتم إعدادها من قبل لجان متخصصة وعلى درجة عالية من الكفاءة والمعرفة يقول مل: " من المبادئ المهمة في الحكم الجيد في الدستور الديمقراطي ألا يعين الموظفون التنفيذيين بالانتخاب الشعبي ، لا بأصوات الناس أنفسهم ، ولا بأصوات ممثليهم ، فعمل الحكومة كله من الأعمال التي تتطلب مهارة والمؤهلات المطلوبة للقيام به من النوع التخصصي الذي قد لا يستطيع الحكم عليه سوى أشخاص لديهم هم أنفسهم نصيب من هذه المؤهلات أو تجربة عملية عنها "[2] ، وإن واجب المجلس النيابي فيما يختص بالمسائل الإدارية ليس البت فيها عن طريق التصويت بل الاهتمام بوضع الأفراد المناسبين لهذه الأعمال"[3].

لقد رأى مل أن المشاركة السياسية " ستجعل الشعب أكثر حركية ، وأكثر طاقة ، فهي ستتقدم بهم في ، العقل والفضيلة، وفي النشاط العلمي وفي الفعالية "[4]. كما أنها ستعمل على تحسين وضعية الإنسان المادية والمعنوية ، وذلك عن طريق تحقيق النضوج الشخصي لكل أفراد المجتمع ، والذي سيحدث تطور في حياة المجتمع ، ومن خلال المشاركة السياسية أيضا يهتم كل مواطن بأعمال وتصرفات الحكومة ، كما أنها تمكنه من المناقشات وتكوين الآراء بكل حرية ، فمن حق الإنسان أن يكون مقتنعا بدلا من أن يكون مكرها "[5].

ويعتقد مل " أن طريق بلوغ الحقيقة لا يكون إلا بمناقشة كل الأفكار وبحثها وتصار عنها بحرية ، ذلك بأنه ما لم يتح للبشرية البحث عن الحقيقة فإن المجتمع يتجمد والتقدم يتوقف "[6]، " فالحرية الفكرية والحرية السياسية ذوات نفع بوجه عام لكل من المجتمع الذي يسمح بهما والفرد الذي يتمتع بهما "[7].

ولذلك رأى مل أن المشاركة السياسية شرط لازم للحرية وجزء لا يتجزأ منها فهي مهمة لأنها تقود لقيام حكومة شعبية بدلا من حكومة تسيطر عليها الاوليغارشية

ولكن ما سيكون عائقا أمام المشاركة السياسية من الناحية الواقعية هو عدم وجود مساواة بين الأفراد ، هذا الواقع سيكون مانعا أمام الطبقة العاملة من تطوير نفسها ، "

---

[1] (المرجع السابق ، ص 134)

[2] (المرجع سابق، ص 135)

[3] (المرجع سابق، ص 136)

[4] (ابوشهيوة ،وآخرون ، 1993، ص 224)

[5] (سباين ، 1971 ، ص 36)

[6] (موريس ، 1981 ، ص 115)

[7] (سباين ، مرجع سابق ص 436)

فنتاج العمل يوزع في أغلبه بمعدل عكسي للعمل : القدر الأعظم يذهب لأولئك الذين لم يعملوا أبدا والجزء الأعظم الذي يليه ، يذهب لأولئك الذين اشتغلوا اسميا فقط ، حتى تصل إلى الدرجة التي نجد فيها الجسد المنهك لا يستطيع أن يجد معه الإنسان حتى ضروريات الحياة " [1]، وبالتالي لن يكون مشاركا

وللتخفيف من ذلك علق مل أماله في المعالجة من خلال التعاونيات ، حيث يرى " أن الشفاء من العداء القائم بين رأس المال والعمل وانتقال الحياة البشرية نحو الأفضل ، من صراع بين طبقات متصارعة على مصالح متناقضة ، إلى تنافس ودي بإتباع الخ العام للجميع ، والارتقاء بكرامة العمل ، فإن شعورا جديدا بالأمن والاستقلال بين الطبقات العمالية ، وتحول كل فرد في حياته اليومية إلى مدرسة التعاطف والتكامل الاجتماعي وازدياد ذكائه العلمي سيكون خلاصة أو حصيلة انتشار التعاونيات"[2].

ومن ناحية أخرى فعلى الرغم من إيمان مل بالمشاركة كضرورة لتنمية البشر وتطويرهم إلا أن فكرة التصويت النسبي لن تحقق ذلك بل ستجعل الأفراد الأقل تطورا ، " يدركون أن أصواتهم لن تؤدى إلى الفوز، وأن إرادتهم لن تسود ولذلك فإنهم لن يجدوا دافعا للمشاركة السياسية ، ولذلك أيضا لن يطوروا أنفسهم[3].

ويمكن القول أن مل قد أمن بأهمية المشاركة السياسية في تنمية الإحساس بالمواطنة ألحقه ، وبأن القدرات السياسية للفرد يمكن أن تحقق مزيد من التقدم والنمو حيث تتاح له فرصة أوسع للتعليم ، وهذا يتطلب وبالضرورة إحداث بعض التغييرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ، كما أن المشاركة ستخلق المواطن الإيجابي و ستخلق المجتمع المسؤول ، فالمشاركة عند مل هي قيمة وغاية في حد ذاتها ، و المجتمع الليبرالي هو الذي يعترف بهذا الحق ويشكل مؤسساته بطريقة تحقق هذا"[4].

لقد رأى مل أن نظرة المواطن إلى نفسه كمستهلك يجب أن تتغير وأن المواطنين يجب أن ينظروا إلى أنفسهم ويتصرفون كمواطنين يساهمون في تنمية مقدراتهم وممتلكاتهم الإنسانية ، ولذلك طالب بتوسيع الانتخابات ، هذا على الجانب السياسي، أما من حيث إعادة التوازن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن توسيع التعاونيات وانتشارها كفيل بتغيير شكل العلاقات الرأسمالية.

غير إن مل وفي تعويله علي الطبقة أو الفئة المتعلمة والتي يري إنها القادرة علي إدارة عمل الحكومة مع ضمان سير عملها بالرقابة من خلال المشاركة السياسية للأفراد لا يغير من الأمر شيء ما دامت القوة السياسية من الناحية الواقعية بيد الطبقة الغنية والتي لا تسمح بالتغيير إلا بما يحافظ على بقائها وخصوصا إنها المهيمنة على إصدار التشريع ، هذا فضلا عن إن تغيير الأوضاع المعيشية والتي راء مل تغييرها عن طريق التعاونيات يتطلب تغيير في التشريعات أيضا ، وهذا لن يحدث إلا بمشاركة من يطالبون بالتغيير في ذلك ، وبالتالي فإن تلك الآليات تضل عاجزة على إحداث ذلك

ومن الواضح إن مل يشير ضمنيا إلى إن العائد من عملية المشاركة السياسية سيدفع باتجاهها ، ولذلك طالب بالمعالجة عن طريق التعاونيات ، كما أن كفاءة وفاعلية اداء المؤسسات يتوقف على وجود قيادات كفؤة تتولى إدارتها.

---

[1] (ابوشهيوة، ،مرجع سابق ،، ص 225)

[2] (المرجع السابق، ص 231)

[3] (المرجع السابق، ص230)

[4] (سباين ، مرجع سابق ، ص 936)

ومن الأمثلة في الواقع العربي، (تجربة جمعيات المجتمع المدني في الخليج)، حيث تطورت في دول الخليج نماذج هجينة حيث تتعاون الجمعيات الخيرية مع الدولة في تقديم الخدمات، لكن مع محدودية الدور السياسي، مما يعكس تحدياً في تحقيق التوازن الذي سعى إليه مل بين كفاءة الخبراء ومشاركة العامة[1].

"ويرى الباحث أن مل وفي تعويله علي الطبقة أو الفئة المتعلمة والتي يري إنها القادرة علي إدارة عمل الحكومة مع ضمان سير عملها بالرقابة من خلال المشاركة السياسية للأفراد لا يغير من الأمر شيء ما دامت القوة السياسية من الناحية الواقعية بيد الطبقة الغنية والتي لا تسمح بالتغيير إلا بما يحافظ على بقائها وخصوصا إنها المهيمنة على إصدار التشريع، هذا فضلا عن إن تغيير الأوضاع المعيشية والتي راء مل تغييرها عن طريق التعاونيات يتطلب تغيير في التشريعات أيضا، وهذا لن يحدث إلا بمشاركة من يطالبون بالتغيير في ذلك، وبالتالي فإن تلك الآليات تضل عاجزة على إحداث ذلك."

المطلب الرابع: دور المجتمع المدني في بناء الدولة عند ماركس:

لقد قسم ماركس في بحتة عن مصدر القوة السياسية المجتمعات – باستثناء أكثرها بدائية – إلى فئتين من الناس، فئة حاكمة وهي الأقلية وفئة محكومة وهي الأغلبية ، ومن خلال تفسيره وتحليله لتلك المجتمعات يرى إن " علاقات الإنتاج تمثل الأساس الضروري لفهم كل الجوانب السياسية في المجتمع[2] . يمكنني القول ومن خلال ذلك التحليل إن وجود مشاركة السياسية أو عدمها سيكون نتاج لما سيعكسه الواقع المادي الاجتماعي ، أي إنها لن تتحقق في مجتمع طبقي تكون فيه ملكية وسائل الإنتاج مقتصرة على طبقة معينة

ولكي تتحقق يجب أن تكون وسائل الإنتاج مملوكة للجميع ، مما سيجعل علاقات الإنتاج تقوم على أساس تعاوني وليس عدائيا ، ومن هنا فإن العلاقات الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج هي شرط ضروري من شروط المشاركة السياسية ، أيضا يتطلب حدوث ذلك تغيير العوامل الثقافية المكونة للبناء الفوقي للمجتمع ، فالقيم والأفكار والأيديولوجيا هي الدعامة الدافعة لتأكيد وتدعيم النظام السياسي القائم الذي يسمح بالمشاركة أو لا يسمح بها ، وبالتالي فإن عناصر التكوين الاقتصادي الاجتماعي متفاعلة باستمرار ، " فإذا كان أسلوب إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والروحية في الحياة ، فإن القيم والأفكار والنظم الثقافية جميعها ماهي إلا انعكاس لطبيعة الأساس الاقتصادي الذي يميز التكوين الاقتصادي الاجتماعي"[3].

وهذا يعنى أن قيم الطبقة المالكة لوسائل الإنتاج وبالتالي المالكة للقوة السياسية لا تكون قيم الطبقة البروليتارية الفاقدة للقوة الاقتصادية والسياسية معا ، ولذلك فإن القيم التي يحملها الأفراد تختلف باختلاف الانتماء الطبقي لهم ، " فالأفكار والمفاهيم ليس لها وجود مستقل بذاتها إنما ترتبط بالنشاط المادي للعلاقات الاجتماعية للناس "[4].

وبالتالي فإن أسلوب الإنتاج الاجتماعي وملكية وسائل الإنتاج في المجتمع هي العوامل المحددة لطبيعة البناء الفوقي الذي ينتمي إليه النظام السياسي والذي يحدد شكل وطبيعة المشاركة السياسية فيه ، ولذلك فإن عملية المشاركة السياسية ستتحقق في المجتمع ألا طبقي ، " والذي يعتبره شكلا من أشكال المجتمع لا يمكن تحقيقه إلا في اللحظة التاريخية التي تصل فيها

---

[1] (الرشيد، 2021)

[2] (بوتومور ، 1988 ، ص 6)

[3] (سمير وآخرون ، 1970، ص)

[4] (المرجع السابق ، ص ص أ–ب)

الرأسمالية إلى أتم مراحل تطورها لأن اكتمال الرأسمالية ينتج لأول مرة طبقة خاضعة – البروليتاريا – لا تحتوى في ذاتها عناصر لتناقضات اجتماعية أخرى" [1].

ومن الأمثلة في الواقع العربي، (تجربة الحركات العمالية في المغرب)، حيث تمثل الحركات العمالية في المغرب، كاتحاد الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نموذجاً لمؤسسات المجتمع المدني التي تناضل من أجل تغيير علاقات الإنتاج، لكن ضمن الإطار القانوني القائم، مما يعكس التكيف مع الواقع بدلاً من الثورة[2].

" ويرى الباحث أنه بينما يقدم التحليل الماركسي تفسيراً قوياً لغياب المشاركة السياسية الحقيقية في المجتمعات الطبقية، إلا أنه يقع في فخ الحتمية الاقتصادية ويقلل من شأن العوامل الثقافية والدينية والهوية العربية التي تشكل واقع المجتمعات العربية، فالمجتمع المدني في الرؤية الماركسية يبدو كحلبة للصراع الطبقي فقط، متناسياً أنه يمكن أن يكون أيضاً فضاءً للتضامن الاجتماعي والحوار الوطني، وفي سياقنا العربي، نجد أن انقسامات ما قبل الدولة (كالطائفة والقبيلة والعشيرة) غالباً ما تكون أقوى من الانقسام الطبقي، مما يجعل التحليل الماركسي المجرد غير كافٍ لفهم تعقيدات واقعنا، ولذلك، رغم صحة تشخيص ماركس لعلاقة القوة الاقتصادية بالسلطة السياسية، فإن الحل الذي يقدمه (المجتمع اللاطبقي) يبدو بعيد المنال ويغفل ضرورة تطوير آليات تدريجية وإصلاحية لتمكين المجتمع المدني في ظل الأنظمة القائمة.

الاستنتاجات النهائية:

تؤكد هذه الدراسة أن العلاقة بين المجتمع المدني وبناء الدولة في الفكر السياسي تظل إشكالية نظرية وعملية، حيث تتعثر النماذج الفلسفية في التطبيق على أرض الواقع العربي. فبينما يقدم روسو ولوك ومل وماركس رؤى نظرية ثرية حول دور المجتمع المدني كوسيط في العقد الاجتماعي، فإن هذه الرؤى تواجه تحديات جذرية في البيئة العربية التي تسودها هياكل سلطوية وهيمنة النخب التقليدية.

من التحليل المقارن يتضح أن الإرادة العامة التي نادى بها روسو تتعارض مع واقع المجتمعات العربية المتنوعة غير المتجانسة، بينما يصطدم نموذج لوك القائم على حماية الملكية بسيطرة النخب الحاكمة على الموارد. كما أن محاولة مل للتوفيق بين كفاءة الخبراء ومشاركة العامة تواجه تحديات الأمية السياسية والاقتصادية، فيما تبقى الرؤية الماركسية مجردة عن الواقع العربي المعقد.

واقعياً، تواجه مؤسسات المجتمع المدني العربي معضلة مزدوجة: هيمنة السلطات التنفيذية التي تحد من استقلاليتها، وضعف تمثيلها الحقيقي للإرادة العامة بسبب الانقسامات المجتمعية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن هذا يفسر محدودية تأثير هذه المؤسسات في عملية بناء الدولة، كما ظهر في التجارب العربية المختلفة بعد الربيع العربي.

خلاصة القول، يتطلب تحقيق فعالية المجتمع المدني في بناء الدولة العربية تطوير نموذج تكيفي يجمع بين المبادئ العالمية والخصوصيات المحلية، مع معالجة التحديات الهيكلية المتمثلة في هيمنة السلطة والتقاليد المجتمعية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المجتمع المدني الفاعل يحتاج إلى استقلالية حقيقية وتمثيل شامل، وتراكم مؤسسي طويل الأمد، وقدرة على لعب دور الوسيط النشط بين الدولة والمجتمع في عملية البناء الوطني الشامل.

---

[1] (بوتومور ، ،1988 ، ص 140)

[2]) الضعيف ، 2022)

خاتمة البحث:

تُظهر هذه الدراسة أن مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث يشكّل محورًا نظريًا مركزيًا في فهم عملية بناء الدولة، غير أن هذا المفهوم يظل متعدد الأبعاد بتعدد المرجعيات الفكرية التي تناولته.

ففي حين قدّم جان جاك روسو تصورًا يقوم على الإرادة العامة والمشاركة المباشرة كأساس للشرعية السياسية، طرح جون لوك نموذجًا ليبراليًا يركز على حماية الحقوق الطبيعية والفصل بين السلطات. أما جون ستيوارت مل فقد سعى إلى التوفيق بين الحرية الفردية وكفاءة المؤسسات، في حين قدّم كارل ماركس نقدًا جذريًا يكشف عن البعد الطبقي للمجتمع المدني وعلاقته بالبنية الاقتصادية.

ورغم الاختلافات الجوهرية بين هذه التصورات، فإنها تتقاطع جميعًا في اعتبار المجتمع المدني عنصرًا أساسيًا في تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن اختلفت في تحديد طبيعته ووظيفته وحدود فاعليته.

غير أن التحليل يكشف أن هذه النماذج النظرية، على أهميتها التأسيسية، تواجه تحديات حقيقية عند إسقاطها على السياق العربي، حيث تتسم البنى السياسية والاجتماعية بخصوصيات معقدة، من أبرزها هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف الاستقلال المؤسسي، واستمرار أشكال متعددة من الانقسام المجتمعي.

وفي هذا الإطار، أظهرت الأمثلة التطبيقية المحدودة أن دور المجتمع المدني في الدول العربية غالبًا ما يظل محكومًا بقيود بنيوية، تحدّ من قدرته على أداء وظيفته كوسيط فعّال في بناء الدولة، وهو ما يعكس فجوة واضحة بين التصورات النظرية والممارسات الواقعية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تفعيل دور المجتمع المدني في بناء الدولة لا يقتصر على استلهام النماذج النظرية الكلاسيكية، بل يتطلب تطوير مقاربات تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين المبادئ العامة والسياقات الواقعية.

ومن ثم، فإن مستقبل المجتمع المدني في العالم العربي يظل رهينًا بمدى قدرته على تحقيق استقلاليته، وتعزيز تمثيليته، وتطوير أدواره المؤسسية، بما يمكنه من الإسهام الفعلي في بناء الدولة وتفعيل مؤسساتها على أسس أكثر توازنًا واستدامة. ومن المؤكد بأن هذه الدراسة ستفتح المجال أمام أبحاث مستقبلية تتناول تطور أشكال المجتمع المدني في ظل التحولات السياسية المعاصرة.

المراجع:

1 . ابوشهيوة ، مالك عبيد وآخرون ، الأيديولوجيا والسياسة ، دراسات في الأيديولوجيات السياسية المعاصرة ، الدار الجماهيرية ، سرت ، الطبعة الأولى ، 1993 .

2. بوتومور توماس بيرتون ، الصفوة والمجتمع دراسة في علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية : 1988

3.بوتومور توماس بيرتون ، النخبة والمجتمع ، ترجمة جورج جحا ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت ، 1988.

4. روسو جان جاك ، العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قرقوط ، دار القلم ، بيروت ، 1973 .

5. سمير، نعيم و آخرون ، قضايا علم الاجتماع ، دار المعارف ، 1970

6. علي ، عبد المعطي محمد ، الفكر السياسي الغربي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 1996.

7. غالي ، بطرس بطرس وآخرون ، المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1988 .

8. موريس كرانستون ، أعلام الفكر السياسي ، دار النهار للنشر ، بيروت ، 1981 .

9. سابين ، جورج ، تطور الفكر السياسي ، ترجمة جلال العروسى وآخرون ، دار المعارف ، القاهرة ، الكتاب الثالث ،

1971 .
10- محمد العروسي، "المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في تونس". مركز الجزيرة للدراسات، 2020.
11- بسيوني، محمود بسيوني، "النقابات المهنية بين الدولة والمجتمع في مصر". المجلة المصرية للعلوم السياسية، 2019.
12- خالد الرشيد، "المجتمع المدني في دول مجلس التعاون: بين الرعاية والاستقلالية". مركز الخليج للأبحاث، 2021.
13- لضعيف، حسن الضعيف، "النقابات العمالية والتحول الديمقراطي في المغرب". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد ال